كلمة التحرير

رؤية العالم

فتحي ملكاوي

واقع المسلمين اليوم، واقع مأزوم بكل المقاييس؛ ففي داخل كل دولة من دولهم استبداد سياسي، وفساد اقتصادي، وتمزق اجتماعي، وانحطاط أخلاقي، وأمية ظاهرة ومقنعة، وانعدام ثقة بين الحاكم والمحكوم، وبين النخبة والعامة. وبين الدول خلافات ظاهرة وخفية، حالت دون تحقيق معنى الأمة الواحدة ذات الأفق الإنساني الذي يكون شاهدا على الناس بالحق والعدل والخير.

ولم يمنع من الوصول إلى هذه الحالة كل الإمكانات المتوافرة على مستوى المجتمع أو الأمة: من دين توحيدي رباني يفرض العدل والأخوة، أو من موارد اقتصادية هائلة يمكن أن تضمن الرخاء والوفرة، أو من مواقع إستراتيجية يمكن أن يوفر لها فرصة استثمار حاجة الأمم إليها واحترام هويتها ومصالحها.

فالدين عند المسلمين، وبعبارة أدق: الفكر الديني عند المسلمين أصبح ادعاءات متضاربة بين إسلام تقليدي رسمي وشعبي يوظفه المتنفذون عل اختلاف شعاراتهم وتوجهاتهم، ويستعملونه أداة لمشروعيتهم، وإسلام عصري نخبوي تتوزع على تبنيه فئات متضاربة من أقصى درجات الاعتدال إلى أقصى درجات التطرف، حتى إن بعض الناس أصبحوا يشعرون أن الإسلام عبء على المسلمين في علاقات بعضهم ببعض، وعبء عليهم في علاقاتهم بالآخرين، وقد ظهرت بحوث أكاديمية وتوالت تصريحات صحفية

تتساءل عن أسباب التخلف والفوضى التي تعيشها معظم المجتمعات الإسلامية وتؤكد أو تقترح على الأقل أن مشكلة المسلمين ربما كانت كامنة في إسلامهم.

وحين يصل الفكر الديني عند المسلمين إلى هذا الحد تتعقد أزمة المسلمين، فالاختلاف في فهم الدين والاختلاف في درجة الانتماء إليه، أو الخروج منه، سبب في أزمة العلاقة بين فئات المسلمين في داخل أوطانهم، وفي الأزمة التي تمثلها علاقات المسلمين في الأقطار التي يكونون فيها الأكثرية بالأقليات غير المسلمة في هذه الأقطار، وفي أزمة العلاقات القائمة بين الأقليات المسلمة في الأقطار التي لا يكون فيها المسلمون أغلبية مع الأكثرية غير المسلمة في تلك الأقطار. ويضاف إلى كل ذلك أزمة العالم الإسلامي والأمة الإسلامية مع الناس من حولهم في العالم المعاصر.

أما الموارد الاقتصادية الهائلة والمواقع الاستراتيجية الفريدة فقد أصبحت هي الأخرى عبئا على أصحابها، فأيما منطقة امتلكت قدرا أكبر من الموارد، وموقعا أكثر أهمية –في العالم الإسلامي– أصبح الخناق عليها أكثر ضيقا، وأصبحت البدائل أمامها أضيق مجالا وأصعب اختيارا.

أمام هذه الصورة المثيرة "الدراماتيكية" وتحت تأثيرها يتخيل بعض الناس بأن أزمة العلاقات بين فئات المسلمين وعلاقات المسلمين بالعالم هي أزمة ذات وجهين في طبيعتها؛ وجه سياسي، وآخر اقتصادي، وذات وجهين في مظاهرها وتمثلاتها، وجه الفساد والاستبداد والتبعية في أنظمة الحكم في بلاد المسلمين، ووجه الهيمنة والاستكبار في قوى الهجوم الغربي المعادي للإسلام والمسلمين.

ومن الخطأ أن ننكر الطبيعة السياسية والاقتصادية في أزمة الأمة، ومن الخطأ كذلك أن ننكر فساد أنظمتنا وعدوانية أعدائنا. لكن الخطأ الأكبر هو أن نجهل أو نتجاهل البعد الفكري والثقافي في أزمتنا، ذلك البعد الذي يتمثل في رؤيتنا لأنفسنا ورؤيتنا للعالم من حولنا.

وقد تطرقنا إلى مفهوم رؤية العالم وأهميته في عدد من المناسبات،[1] وكان الدلالة التي انصرفت الإشارة إليها هي قضايا التصور الكلي للخالق والكون والحياة والإنسان، وإجابات الأسئلة النهائية (أو الأولية) حول حياة الإنسان في هذا الكون: متى ولماذا وإلى أين؟ وما ينبثق عن ذلك أو يرتبط به من مدركات ذهنية وممارسات عملية...إلخ. ومن بين الدلالات المهمة لمفهوم رؤية العالم تلك الدلالة التي تتعلق برؤية الإنسان الفرد لنفسه وللناس من حوله، ورؤية الجماعة أو الأمة لنفسها وموقعها بين الجماعات والأمم. وهذا هو موضوع الحديث في هذا المقام.

يرى "رضوان السيد" أننا نحن المسلمين اليوم: "لا نملك في الفكر العربي الإسلامي المعاصر رؤية للعالم، لا بالمعنى النظري ولا بالمعنى الاستراتيجي/ السياسي. وإذا شكل ذلك جانبا من جوانب الأزمة في علاقاتنا بالعالم فإنه من جهة أخرى ينم عن قصور معرفي شديد يقع في أصل هذه الأزمة المتفجرة، ويشمل ذلك الوعي بالعالم وطرائق التعبير عنه"[2] ويدلل "السيد" على ذلك من ملاحظة "الرؤية الانقسامية للعالم" التي تستدعي التعامل مع العالم عن طريق وسيلة وحيدة هي الجهاد، "ليس من أجل السيطرة عليه، بل من أجل استنقاذ الإيمان من براثن الكفر بالقوة"، وأن المسلمين يتعاملون مع أنفسهم ومع العالم كأنهم هو "أقلية تريد الانعزال والانفصال خوفا من أن تتعرض أو تتهدد هويتها." ويستهجن "السيد" التبرير الفقهي الذي تقدمه الأقليات الإسلامية في الغرب لاستمرار عيشها في بلدان غير إسلامية، بحاجتهم إلى إنشاء "فقه الأقليات"، من جهة، وتعاطف المسلمين مع قضايا الاستقلال – على أساس الهوية الدينية– التي تطالب بها بعض الأقليات المسلمة في الفيلبين، وبورما وتايلاند والشيشان والهند...كما يستهجن ضيق الأكثريات المسلمة ذرعا بالأقليات غير المسلمة في بعض البلدان، وإثارة الشبهات في أمانة هذه الأقليات لمجتمعاتها التاريخية الإسلامية.

---

[1] انظر كلمة التحرير في العدد 41، وبحث رؤية العالم والعلوم الاجتماعية في العدد 42–43.

[2] السيد، رضوان. **الصراع على الإسلام: الأصولية والإصلاح والسياسات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 2004م، ص21.

وفي الوقت الذي لا يتسرع فيه "رضوان السيد" إدانة القلق الإسلامي على مدى العالم تجاه السياسات العدوانية للأمريكيين والصهاينة "في الاعتداء على أرضنا وإنساننا ومصالحنا" أو الاستخفاف بهذا القلق.. لكنه يرى "أن الوعي الثقافي والديني السائد في المجالات الثقافية العربية والإسلامية لا يعين على التصدي للمشكلات الحقيقية في العالم ومعه، فضلا عن أن يقدم رؤية أو رؤى ممكنة للعلاقات بين الأمم والثقافات والأديان الأخرى."[3]

ومن المعروف أن رؤية العالم في هذا السياق كانت جزءا من الفقه الجغرافي للعالم عند المسلمين؛ أي الأحكام الفقهية المتعلقة بالأرض والدار، والأحكام الشرعية الخاصة بالإقامة فيها أو الهجرة إليها أو منها. ونحن نشير هنا إلى الفقه والرؤية الفقهية بمعناها الاصطلاحي القار، وليس إلى مطلق الفهم بدلالته العامة؛ أي فهم النص في مقاصده وهديه العام، وفهم الواقع الذي يستدعى إليه النص، وفهم الصورة التي يمكن فيها تنزيل ذلك النص على الواقع لتحقيق مقاصد الهدي الإلهي في حياة الناس.

فالرؤية الفقهية كانت جزءا من الفقه السياسي الذي يحكم علاقات المسلمين بغيرهم في داخل "دار الإسلام" وفي خارجها. وهو الفقه الذي تشير كثير من الدراسات إلى أنه لم ينم ولم يتطور بالمستوى الذي تطور فيه فقه العبادات والشعائر الفردية. وما تطور من تقسيم للناس من حيث موقعهم من رسالة الإسلام، إلى "أمة استجابة" تحمل الرسالة، و"أمة دعوة" لا تزال الرسالة تتوجه إليها، لم يحل مشكلة أزمة الفقه السياسي والرؤية الانقسامية للعالم. لذلك فإن ثمة تساؤلات عديدة تستدعي دراسات منهجية عميقة، تبحث في العوامل التي شكلت عناصر هذه الرؤية الفقهية في العقل المسلم المعاصر، وموقع المرجعية القرآنية في تحديد هذه العناصر، وموقع السيرة النبوية والسنة النبوية فيها، ودور الواقع التاريخي وتبدلات الوزن السياسي للخلافة الإسلامية في العصور المتعاقبة، وأثر ذلك كله في تحديد الصورة التي ظهرت عليها إسهامات العلماء في التراث الإسلامي، وأثر هذا التراث في فهم الواقع السياسي والاجتماعي الذي عاشه رجال الفكر والدعوة الإصلاح في القرن العشرين، وكيف

---

[3] المصدر السابق، ص26.

انتهى الأمر إلى ما نشهده اليوم من استمرار الرؤية الفقهية الانقسامية التي تنتمي إلى التراث، وإلى ظهور صور من فهم العلاقات بين المسلمين وغيرهم في داخل بلاد المسلمين التاريخية وفي خارجها، كما كانت هذه العلاقات في التاريخ، وكما يجب أن تكون في الحاضر والمستقبل.

مثل هذه التساؤلات ليست موضوع هذه الكلمة، وإنما هي موضوع عدد خاص من هذه المجلة سوف يصدر قريبا إن شاء الله.

والذي يعنينا الآن هو التأكيد على ملحوظتين حول الواقع الاجتماعي والسياسي في تاريخ الإسلام، تتعلق الملحوظة الأولى بالمجال الداخلي، فرغم عمق أثر الدين والعقيدة (الملة) –وربما بسبب هذا الأثر– فإن ذلك الواقع التاريخي قد تجاوز الرؤية الفقهية التقليدية، كما تبدو في التراث، وشهد ذلك الواقع –خلافا لتلك الرؤية– تعايشا بين أبناء الملل المختلفة، يقوم على الطواعية وحرية الاختيار، ضمن تشريعات ناظمة لحقوق الفئات المختلفة، ولم تكن هذه الفئات مضطرة إلى التنبيه على حقوقها وتمايزها، ومن ثم إصدار التشريعات التي تعترف بها وبتمايزها وبحقوقها، بل جرى ذلك التأسيس في وقت التشريع الأصلي وفي زمن تلقي الوحي، فكانت صحيفة المدينة تأسيسا لاجتماع الأمة وليس لاجتماع الملة، وكانت تأسيسا لما يسمى اليوم مفهوم "المواطنة."

أما الملحوظة الثانية فتتعلق بالجانب الخارجي والدولي للواقع السياسي للمجتمع الإسلامي، من حيث الشؤون الخارجية للأمة المسلمة وعلاقاتها الدولية، فلم يقتصر ذلك الواقع على علاقات المواجهة والحرب والصدام، وإنما عرف من أنماط العلاقة كل ما يعرف اليوم، من علاقات العهد والسلام والتحالف والتعاون في سائر المجالات، بصورة تجعل ما ساد في بعض الفترات من مصطلحات الدارين: دار الإسلام ودار الكفر (أو الحرب)، أو الدور الثلاثة: دار الإسلام ودار الكفر ودار العهد، مجرد مصطلحات فقهية واجتهادات تاريخية اجتهد بها الفقهاء والحكام لأزمانهم، ومن ثم فإنها تعجز عن وصف ما قد يلزم لأزمان أخرى من مفاهيم ومصطلحات تكون أكثر تعبيرا عن مقاصد الرسالة العالمية

للإسلام، والمهام الإنسانية للمؤمنين بهذه الرسالة. وهي رؤية للعالم مبنية هي الأخرى على الهدي القرآني والسيرة النبوية أكثر مما هي مبنية على اجتهادات الفقهاء والحكام لأزمانهم. وكم نحن بحاجة اليوم إلى استدعاء تلك الرؤية التأصيلية في جهودنا لصياغة رؤيتنا الإسلامية المعاصرة للعالم.

صحيح أن التاريخ الاجتماعي للإسلام يتحدث عن أفراد مسلمين يلتزمون، بدرجات مختلفة، بأحكام المكلفين في مسائل الإيمان وأركان الإسلام، ولكن يبقى الذوق الاجتماعي العام هو الذي يضفي على المجتمع صفة الإسلام، دون أن تحرم الفرد من انتمائه إلى دوائر متداخلة من الأسرة والقبيلة والمدينة والمهنة والمذهب وغير ذلك. ولا يزال الأمر نفسه قائما اليوم فانتماء الفرد للمجتمع المسلم لا يحرمه من انتمائه إلى أسرته الصغيرة وقبيلته الكبيرة، وإلى الحي الشرقي من قريته أو الشارع الذي يسكنه في مدينته، والمدرسة أو الجامعة التي تخرج فيها، والقطر أو الدولة التي يحمل جواز سفرها، وهو في الوقت نفسه عربي في لغته، مسلم في دينه، شافعي في مذهبه. وهو في الوقت نفسه ابن عصره الذي يركب السيارة والطائرة، وابن جيله الذي يستخدم الانترنت ويشاهد الفضائيات، وهو كذلك ربما ينتمي إلى حزب سياسي يشارك من خلاله في حمل مسؤولية النظام السياسي في بلده، وجمعية خيرية يتطوع أعضاؤها ويتعاونون في أعمال الخير، ونقابة مهنية تنظم شؤون المهنة وتحافظ على تقاليدها ورفع مستويات أدائها... إلخ.

وإذا كان من السهل أن يجد الإنسان هويته وانتماءه إلى عدد من هذه الدوائر المتداخلة في عالم يمتد على مستويات محلية وإقليمية، فإن الزمن الذي نعيشه اليوم، يسمح بأن يجد الإنسان نفسه على المستوى العالمي أيضا، في دوائر انتماء تتداخل وتتقاطع. فكم من المشتركات في الانتماء بين المسلم في بلد عربي أو إسلامي والأقليات الإسلامية في الغرب في الهند وأوربا وأمريكا مثلا، وكم من المشتركات بين الطبيب المسلم في بلد عربي والطبيب غير المسلم في أي بلد آخر عبر العضوية في زمالات التخصص المهني الدقيق، بما فيها من أدبيات ومجلات ومؤتمرات، وهكذا.

ولو تحددت رؤية العالم عند الفرد المسلم المعاصر بموقعه هو في هذا العالم فإنه لن يجد نفسه بعيدا في التاريخ والجغرافيا، ولن يكون الناس الآخرون في العالم خلقا آخر لا معرفة له به أو علاقة له معه. وإنما سيجد أنه جزء من هذا العالم، يتحدث عن الأجزاء الأخرى وتتحدث الأجزاء الأخرى عنه، يراها وتراه، وينفعل بما يحدث في أي جزء من العالم.

وبقدر ما تكون رؤية العالم لدى الفرد –اليوم– واضحة ومحددة بقدر ما يتحدد فهمه وموقفه من قضايا العالم المعاصر، مثل قضايا العولمة، والصراع (أو الحوار) بين الحضارات، والنظام العالمي، والإرهاب، ونهاية التاريخ، وغيرها. ولذلك فإن أزمة رؤية العالم لا تقتصر على المسلمين في عالم اليوم، بل إنها تتداخل مع أزمة الهوية والانتماء لدى الشعوب الأخرى. فالتغير الكبير الذي طرأ على العالم بسبب السرعة واليسر في الاتصال والسفر، والتفاعل في الأفكار، والتداخل في المصالح والتزايد في مستويات الاعتمادية المتبادلة بين أسواق الإنتاج والاستهلاك... كل ذلك أعاد النظر في أسئلة الهوية وتعريف الانتماء في معظم المجتمعات. فالغرب لم يعد غربا واحدا وكذلك الشرق، وأوروبا لم تعد قارة البيض ذوي العيون الزرق، والوجود الإسلامي لم يعد علامة الملونين في آسيا وإفريقيا، والنزعة الإمبراطورية لم تعد خبرا في التاريخ.

إن وجود أزمة عامة في رؤية العالم، لا ينفي وجود بعض الفئات التي تزعم أنها تملك رؤية للعالم تصلح للجميع، وتتوزع هذه الفئات على اتجاهين متناقضين تماما في رؤيتها للعالم، الاتجاه الأول تعبر عنه فئات تضع نفسها في مركز العالم؛ المركز الذي يتحكم في وجود الأطراف وفي حركة هذه الأطراف حول المركز، فهي تملك وحدها الحقيقة، فإذا قالت شيئا فالحقيقة ما تقول، وما على الآخرين في الهوامش والأطراف إلا القبول والانصياع والتعلم. ولذلك فهي ترى نفسها الفئة المختارة التي تتحمل مسؤولية بسط قيمها العالمية وتقاليدها الحضارية، ومن ثم حسم المعركة بين محور الخير الذي تمثله ومحو الشر الذي يمكن أن يقف في وجهها. وسوف نجد أن بعض "الإسلاميين" يفضلون أن يصنفوا ضمن هذه الفئة.

أما الاتجاه الثاني فتعبر عنه بعض الجهود المتواضعة التي ترفض الرؤية الانقسامية إلى العالم، وتعتمد التنمية الثقافية، وتروج للقيم الإنسانية والأخلاقيات العالمية، وتدرك قيمة التعددية والتنوع الخلاق في بناء الحضارة الإنسانية، وتبشر بمستقبل واعد يحقق كرامة الإنسان، وتختلط في هذا الاتجاه جهود بعض العاملين في اليونسكو، مع بعض دعاة حوار الأديان وحوار الحضارات، وبعض فلاسفة ما بعد الحداثة. ولن يكون من المفاجئ أن نجد بعض "الإسلاميين" يفضلون أن يصنفوا ضمن هذه الفئة أيضا.

ترى أين يضع القارئ الكريم نفسه من حيث رؤيته للعالم؟